واقع الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي في الجزائر

The Reality of Financial Inclusion and its Relationship to Financial Stability in Algeria

قارة عشيرة نصر الدين [1*]، عشيط علاء الدين [2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، karaachira.nacereddine@univ-alger3.dz

[2] جامعة الشلف (الجزائر)، achite.aladin@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/20 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي في الجزائر، باستخدام المنهج الاستنباطي ومن خلال تحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي، توصّلنا إلى أن مؤشرات الشمول المالي تطورت شكل عام لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالنّسب المسجّلة على المستوى الدّولي، كما توصّلنا إلى تطوّر الاتّجاه العام لمؤشر الاستقرار المالي، وهو ما يعكس العلاقة التّبادلية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، حيث يدعم كل منهما الآخر. فالاستقرار المالي يسهّل تطبيق الشمول المالي، وهذا الأخير يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

الكلمات الدالة : شمول مالي، استقرار مالي، الجزائر.

تصنيفات JEL : F21

Abstract :

This study aims to analyse the reality of financial inclusion in Algeria and its role in promoting financial stability. Using the deductive approach and by analysing various indicators of financial inclusion and financial stability, we have found that indicators of financial inclusion have evolved in general but remain weak compared to internationally recorded ratios, we have also reached the development of the general trend of financial stability index, which reflects the mutual relationship between financial and financial stability in Algeria, where they support each other. Financial stability facilitates the application of financial inclusion, and financial inclusion contributes to enhancing financial stability.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Stability, Algeria.

JEL Classification Codes : F21

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة :

قدّمت الأزمة المالية العالمية الأخيرة درسا مهمّا حول أهمية احتواء المخاطر المالية النظامية والحفاظ على الاستقرار المالي، ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحالي بدأت الحكومات والبنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بالاهتمام أكثر بفكرة الشمول المالي، فتوفير المزيد من الخدمات المالية لمختلف العائلات والشركات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء يساعد في الحد من الفقر وتعزيز الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية؛

وفي عام 2010 قامت مجموعة العشرين G20 بإدراج الشمول المالي كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية نظرا لأهميته المتزايدة، فتم تأسيس الرابطة العالمية للشمول المالي Global Partnership for Financial Inclusion GPFI لوضع خطة عمل استراتيجية لتكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، وإضافة إلى هذا قامت العديد من الدول بتوجيه الاهتمام نحو تطبيق الشمول المالي كهدف استراتيجي إلى جانب الأهداف المالية الأخرى على غرار هدف الاستقرار المالي، وهو ما يُشكّل عدة تحديات للمواءمة بين هذه الأهداف، وإجبارية التركيز على تحقيق هدف على حساب آخر، الأمر الذي يثير التساؤل عن طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛

فما واقع تطبيق الشمول المالي في الجزائر وما دوره في تحقيق الاستقرار المالي؟

وكإجابة مقترحة عن هذا السؤال يمكن طرح الفرضية التالية: **لا يزال مستوى تطبيق الشمول المالي في الجزائر ضعيف، ومساهمته في تحقيق الاستقرار المالي ضعيفة.**

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الفرص والايجابيات التي قد يستفيد منها النظام المالي في الجزائر من خلال تعزيز الشمول المالي، وكذا من الأهمية المتزايدة التي يحظى بها من قبل البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتظهر هذه الأهمية جليا في الأثر الإيجابي للشمول المالي في الجانب الاجتماعي والاقتصادي كما أشارت إليه عدة دراسات وبحوث.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، وإبراز طبيعة العلاقة بينهما.

منهجية الدراسة

للوصول إلى إجابة كافية حول إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الاستنباطي، حيث قمنا بوصف المتغيرين ثم تحليل العلاقة بينهما.

المحور الأول: التأصيل النّظري للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

الفرع الأول: التعريف بالشمول المالي

طُرحت العديد من التعاريف الخاصة بالشمول المالي من قبل المؤسسات والهيئات الدولية والأكاديميين والمختصين تشير في مجملها إلى نفس المفهوم، فحسب فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي وصندوق النقد العربي يُقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بعرض تفادي اللجوء إلى القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف. (فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017، صفحة 5)

الفرع الثاني: دور البنوك المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي

تؤدي البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية مثل هيئات أسواق المال دورا هاما في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال تعزيز المحاور الأساسية للشمول المالي والتي تتمثل أساسا في: (فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017، الصفحات 7-11)

- دعم البنية التحتية المالية: تتضمن توفير البيئة القانونية والتنظيمية، تعزيز الانتشار الجغرافي لنقاط الوصول إلى الخدمات المالية، انشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية، إدماج القنوات غير الرسمية وتقنينها وإخضاعها للرقابة والاشراف، تطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، توفير قواعد بيانات شاملة؛
- توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية: تتضمن المعاملة بعدل ومساواة للعملاء، الإفصاح والشفافية اتجاه العملاء، الحماية ضد الاحتيال المالي، حماية الخصوصية وسرية المعلومات؛
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبّي احتياجات كافة فئات المجتمع: من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- التثقيف المالي: ويتضمن تعزيز التوعية والثقافة المالية من خلال اعداد استراتيجية وطنية شاملة موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وكذا تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية خاصة بين فئة الشباب. (سعدان و نصيرة محاجبية، 2018، صفحة 749)

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار المالي

يهتم الأكاديميون وصناع القرار وكذا المنظمات الدولية والمهنيون في أنحاء العالم بقضية تعزيز الاستقرار المالي، وازداد هذا الاهتمام منذ حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، التي أصابت تداعياتها مختلف اقتصاديات العالم ولم تتعاف منها إلّا بعد مرور عقد من الزمن تقريبا؛

والاستقرار المالي هو مفهوم متعدد الأوجه يعتمد على تفاعل المكونات الرئيسية للنظام المالي ويتطلب استقرار المؤسسات والأسواق المالية الرئيسية –المكونة للنظام المالي– وفي هذا الصدد يرى Anatolyevna and Ramilevna (2013) أن الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي – الذي يتكون من الأسواق المالية، الوسطاء الماليون، والبنية التحتية المالية– قادر على تحمل الصدمات المالية بشكل كاف لتوجيه الموارد إلى البدائل الاستثمارية المربحة. (Siddik & Kabiraj, 2018, p. 35)

ويشير البنك المركزي الأوروبي إلى ثلاثة شروط أو متطلبات ضرورية متعلقة بالاستقرار المالي: أولا قدرة النظام المالي على تعبئة الموارد من المدخرين وتوجيهها إلى المستثمرين بمرونة وكفاءة؛ ثانيا، تقييم وتسعير المخاطر المالية بدقة والإدارة الجيدة لها؛ ثالثا، قدرة النظام المالي على استيعاب وتحمل الصدمات المالية والاقتصادية (Morgan & Pontines, 2014, p. 4) وقد يكون الشرط الثالث هو الأهم، فعدم قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات المالية سيؤدي إلى تلاشي الشرطين الأول والثاني، حيث ستضعف قدرته على تعبئة الموارد وإعادة توجيهها بالشكل الأمثل، وستصعب عملية إدارة المخاطر المالية، ما سيؤدي إلى خلل في وظيفته الأساسية المتعلقة بالوساطة المالية.

الفرع الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

إنّ هدف تطبيق الشمول المالي في أي نظام مالي لا يتمتع بالاستقرار سيكون صعب التحقيق، ومن جهة أخرى لا يمكن تعزيز الاستقرار المالي دون التّوجه نحو تعميم الخدمات المالية والزيادة من مستوى اتاحتها لمختلف الأعوان الاقتصاديين على اختلافهم (عائلات، شركات ...) وخاصة الفئات المتواجدة خارج نطاق التعامل مع النظام المالي والأقل فرصا في الاستفادة من خدماته، وهذا يوحي بمدى التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛

تشير الأدبيات إلى أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الاستقرار المالي، كما أنه من الممكن أن يكون له آثار سلبية، حيث تشمل الآثار الإيجابية: تنويع الأصول المصرفية، وبالتالي تقليل مخاطرها، إضافة إلى استقرار قاعدة ودائعهم، الحد من مخاطر السيولة، وكذا تحسين انتقال السياسة النقدية، بينما تتمثل الآثار السلبية في: ضعف معايير الائتمان، مخاطر السمعة المصرفية، والتنظيم غير الملائم للمؤسسات المالية النقدية. (Morgan & Pontines, 2014, p. 13)

وفي هذا الصدد توجد العديد من الدراسات التي تبين طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، نعرض أهمها كما يلي:

– دراسة (PHAM & DOAN, 2020)، والتي استهدفت استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في نطاق 42 اقتصاد آسيوي خلال3 سنوات منفصلة (2011، 2014، 2017). تم تقييم النظام المالي الشامل من خلال بعدين: الأول استخدام الخدمات المالية (من إنشاء الحساب إلى خدمات الائتمان، الادخار والدفع)، أما الثاني الوصول إلى النظام المالي (يقيس مدى الوصول المالي حيث يمكن للأفراد الوصول إلى الخدمات المالية)، ولتحديد أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي تم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

(REM) بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (FGLS)، وباعتبار الاستقرار المالي ممثلا بمؤشر (Bank Z-score) متغيرا تابعا، خلصت النتائج القياسية إلى وجود أثر موجب ضعيف نسبيا للشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول المعنية.

- دراسة (Morgan & Pontines, 2014)، والتي حققت في التساؤل حول ما إذا كان الشمول المالي يميل إلى زيادة الاستقرار المالي أو إلى تخفيضه. شملت الدراسة مجموعة دول العالم المتاحة بياناتها خلال الفترة (2005-2011)، وتم تقدير نموذج بانل الديناميكي (DPM) باستخدام طريقة نظام العزوم المعممة .(GMM) خلصت الدراسة إلى أن زيادة حصة القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وبشكل أساسي من خلال تدنية القروض المتعثرة وتخفيض احتمالية التخلف عن السداد من قبل المؤسسات المالية، كما أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساهم في زيادة الاستقرار المالي، في حين أن ارتفاع نسبة الائتمان المصرفي الخاص ينعكس سلبا على الاستقرار المالي.

- دراسة (Danisman & Tarazi, 2020)، والتي بحثت في كيفية تأثير الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الأوروبي، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 4168 بنكا موزعة على 28 بلد أوروبي للفترة (2010-2017)، وقد تم تقدير نموذج بانل الديناميكي باستخدام طريقة نظام العزوم المعممة (GMM)، خلصت النتائج إلى أن تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة ملكية الحسابات والمدفوعات الرقمية يعزز من استقرار الصناعة المصرفية، ويتأتى هذا التأثير أساسا -حسب الدراسة- من استهداف الشباب المحرومين والمتدني التعليم، وكذا العاطلين عن العمل والذين يعيشون في المناطق الريفية. وخلصت الدراسة بشكل عام إلى أن للشمول المالي دور في تحسين استقرار النظام المالي.

- دراسة (حمدي، فلاق، و حفيفي، 2019)، والتي استهدف الباحثون من خلالها توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، حيث تم تشخيص واقع الشمول المالي في الدول العربية وإبراز معوقاته والتطرق إلى آليات تعزيزه، مما ينعكس إيجابا في صالح تحقيق الاستقرار المالي، خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تعزيز الشمول المالي إلا أنه واجهتها العديد من التحديات التي حالت دون الوصول للنتائج المستهدفة، حيث لا تزال بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول في الشمول المالي.

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

بناء على ما جاء في التقرير الذي قدمه (Čihák, Mare, & Melecky, 2016) فإن الشمول المالي يحدد على أنه استخدام مجموعة من الخدمات المالية من طرف الأفراد والشركات. هناك مجموعة من المتغيرات الشائعة التي تعتبر كمعايير للشمول المالي على غرار: عدد الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية، الكثافة البنكية، الادخار في المؤسسات المالية والاقتراض منها، انتشار أجهزة الصراف الآلي، حيازة بطاقات الدفع الالكتروني، استخدام الدفع الالكتروني لأجل الدفع...

إن الباحث في الشمول المالي عادة ما يصادف مشكلا يتمثل في عدم توفر البيانات أو محدوديتها حتى في الدول المتقدمة، ويتأكد ذلك إذا ما تعلق الأمر البيانات بالدول النامية لحداثة عهدها مع الشمول المالي، حيث أن توفر بيانات تغطي مدة زمنية ملائمة يعني الحصول على قدر أكبر من المعلومات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة، مما يعزز من قوة النتائج.

كان الهدف الرئيسي من الدراسة يتمثل في بناء وتقدير نموذج يبين أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر. لكن نظرا لتعذر الحصول على معطيات كافية لذلك اكتفينا بعرض وتحليل المعطيات المتاحة. وفيما يلي نورد مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر.

الفرع الأول: مؤشر حيازة حساب في البنوك أو المؤسسات المالية

يعتبر حيازة حساب في المؤسسات المالية والمصرفية مفتاحا للوصول والاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات، على غرار الادخار والائتمان وتحويل الأموال، الحصول على بطاقات الائتمان ...، رغم هذه المزايا نجد أن الجزائر عرفت خلال السنوات 2011، 2014 و2017 نسبا متوسطة إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي، حيث سجلت 33% و50% و43% على التوالي، في مقابل 51% و62% و69% على التوالي كمتوسط عالمي وفقا لـ (The World Bank, 2018). وبالنظر إلى تصنيف المؤشر حسب الفئات نجد أن أهم المعوقات التي تحول دون ارتفاع النسبة تتمثل في ضعف الدخل والمستوى التعليمي والاستقلالية المالية (يتمتع الشباب باستقلالية محدودة مقارنة بالكبار)، إضافة إلى ضعف مشاركة النساء في القوى العاملة.

الجدول 1: تصنيف السكان البالغين (+15 سنة) الممتلكين لحساب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر

التعيين	السنوات	2011	2014	2017
النسبة من إجمالي البالغين (+15 سنة)		%33	%50	%43
حسب الجنس	ذكور (+15 سنة)	%46	%61	%56
	إناث (+15 سنة)	%20	%40	%29
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة (+15 سنة)	%51	%66	%59
	خارج القوى العاملة (+15 سنة)	%18	%35	%29
حسب الفئة العمرية	الشباب (15-24 سنة)	%20	%38	%29
	البالغين الكبار (+25 سنة)	%40	%57	%49
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فأقل (+15 سنة)	%30	%48	%39
	تعليم ثانوي فأكثر (+15 سنة)	%40	%55	%49
حسب مستوى الدخل	الدخل، أفقر 40% (+15 سنة)	%23	%37	%35
	الدخل، أغنى 60% (+15 سنة)	%41	%59	%48
حسب التحضر	سكان المناطق الريفية (+15 سنة)	%24	%42	%44

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: Demirgüç-Kunt et al. 2018.

وفقا لما أشار إليه(Demirgüç–Kunt, 2018) فإن أكثر الأسباب شيوعا لعدم الحصول على حساب مصرفي في الجزائر سنة 2017 يتمثل في عدم كفاية الموارد المالية بنسبة 21% من البالغين (+15 سنة)، والسبب الثاني يعود إلى وجود فرد من العائلة يمتلك حسابا مصرفيا بنسبة 12% من البالغين، وربما يفسر ذلك النسبة المتدنية عند النساء، تلاها سبب انعدام الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 9% من البالغين، وبالنسبة لبقية الأسباب فتمثلت في عدم الحاجة للخدمات المالية، نقص الوثائق الضرورية لفتح حساب (مما يطرح مشكل الحواجز البيروقراطية)، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية وبُعد المؤسسات المالية، ناهيك عن أن 5% من البالغين أرجعوا ذلك لأسباب دينية.

بالنظر إلى مختلف الفئات نجد أن هناك انخفاضا في النسبة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2014، باستثناء سكان المناطق الريفية حيث سجلت هذه الفئة ارتفاعا.

الفرع الثاني: مؤشر الكثافة المصرفية

يعتبر مؤشر الكثافة المصرفية من بين أهم مؤشرات نمو القطاع المصرفي، والذي يمثل نسبة عدد المصارف إلى السكان المستهدفين بالخدمة، حيث استخدم (Cameron, 1967) مؤشر الكثافة كمقياس لنسبة النمو المصرفي، والذي يأخذ العلاقة التالية: (Maldonado, 1970, p. 94)

$$Dencity\ ratio = \frac{no.\ bank\ offices * 10{,}000}{total\ population}$$

إذا كانت النسبة تساوي إلى الواحد الصحيح فهذا يعني أنه يوجد فرع واحد لكل 10000 ساكن. قام (Cameron) بتقسيم هذا المؤشر إلى ثلاث فئات: أقل من 0.5 (منخفض)؛ يتراوح بين 0.5 و1 (معتدل)؛ أكبر من 1 (مرتفع).

الجدول 2: تطور عدد الوكالات ومؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر

السنوات	المصارف		المؤسسات المالية العمومية والخاصة	المجموع	عدد السكان*	الكثافة المصرفية
	العمومية	الخاصة				
2007	1037		196	1233	34166976	0.360875
2008	1057		244	1301	34730604	0.374598
2009	1072		252	1367	35333882	0.386881
2010	1077		290	1324	35977451	0.368008
2011	1086	274	81	1441	36661438	0.393056
2012	1091	301	86	1478	37383899	0.395357
2013	1094	315	85	1494	38140135	0.391713
2014	1113	332	86	1531	38923688	0.393334
2015	1123	346	87	1556	39728020	0.391663
2016	1134	355	88	1577	40551398	0.388889
2017	1146	365	95	1606	41389174	0.388024
2018	1151	373	95	1619	42228415	0.383391

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2008,2010,2012,2013,2015;
- *Base de données de la Banque mondiale.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن إجمالي المصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة (2007-2018) حيث ارتفع بحوالي 31%، وبعد أن كانت هناك سيطرة واضحة للبنوك العمومية لاحظنا أنه تم إفساح المجال أمام البنوك الخاصة، حيث أنه خلال الفترة (2011-2018) تطور عدد البنوك العمومية بحوالي 6% مقابل تطور عدد البنوك الخاصة بحوالي 36%، ويأتي هذا نتاجا للإصلاحات التي عرفها القطاع من خلال رفع الاحتكار العمومي عنه وتحيين القوانين المنظمة له بما يضمن تعزيز النزاهة والشفافية وضمان حرية المنافسة، بما ينعكس إيجابا على تطوير الخدمات المصرفية.

بالانتقال إلى مؤشر "Cameron" للكثافة المصرفية نجد أنه قد تطور خلال الفترة (2007-2018) تطورا طفيفا بالانتقال من 0.36 في أول المدة إلى 0.38 في آخر المدة، لكن قيمته ظلت أقل من 0.5، مما يعني أن تصنيف الجزائر في الكثافة المصرفية هو تصنيف منخفض، مما يدل على ضعف انتشار الشبكة المصرفية أو تمركزها في مناطق معينة على حساب أخرى (على غرار المناطق الريفية)، كما أن نمو الشبكة المصرفية كان تقريبا بنفس وتيرة النمو الديمغرافي.

الفرع الثالث: مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي:

تتيح أجهزة الصراف الآلي الوصول إلى الحسابات المصرفية وإدارة مجموعة من العمليات من خلالها على غرار الاطلاع على الرصيد وكشف الحساب وسحب النقود أو تحويلها إضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى، وتزداد أهميتها خاصة في أيام العطل أين يتعذر الحصول على الخدمات عبر الفروع البنكية بواسطة موظفيها، حيث تتيح هذه الأجهزة الخدمات المالية على مدار الساعة.

الشكل 1: أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ

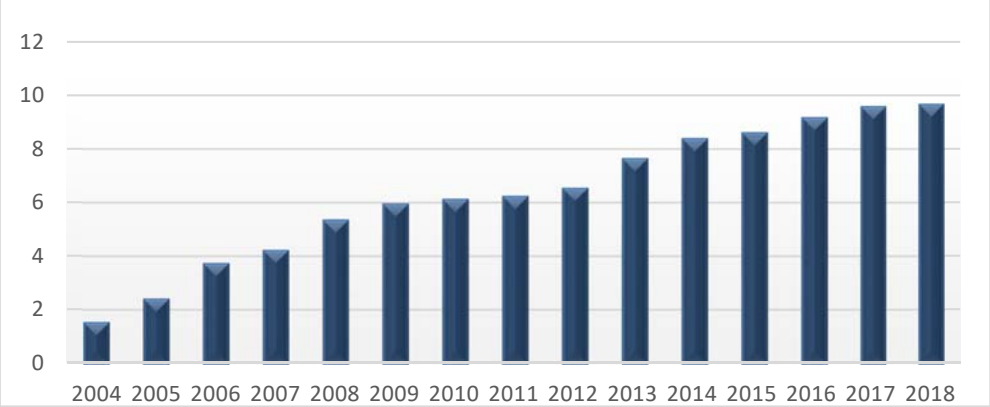

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا لأعداد ماكينات الصراف الآلي مقارنة بالنمو السكاني، حيث انتقل من حوالي 0.15 ماكينة سنة 2004 إلى ماكينة واحدة تقريبا لكل 10 الاف بالغ سنة 2018، لكنها تبقى متدنية جدا إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي الذي وصل إلى 4 ماكينات تقريبا لكل 10 آلاف بالغ، وعن متوسط العالم العربي الذي سجل 2.8 ماكينة تقريبا لكل 10 آلاف بالغ سنة 2018 حسب بيانات البنك الدولي.

إن ضعف انتشار أجهزة الصراف الآلي يقيد من قدرة الأفراد على الوصول إلى حساباتهم والاستفادة منها في تيسير معاملاتهم خاصة في أيام العطل، مما يكرس الإقصاء المالي وضعف مرونة المعاملات المالية.

الفرع الرابع: مؤشر حيازة بطاقات الدفع الالكتروني:

تعكس درجة ملكية بطاقات الدفع الالكتروني مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الالكترونية لتنفيذ مختلف العمليات، على غرار الشراء وممارسة التجارة الالكترونية، تسديد المدفوعات، وكذا السحب من خلال البطاقات المرتبطة بالحساب أو من خلال ائتمان ممنوح. (بوزانة و حمدوش، صفحة 473)

يبين الشكلين أدناه تطور حيازة البالغين في الجزائر لبطاقات الائتمان والسحب الآلي في الجزائر على الفترات خلال الفترات 2011، 2014 و2017.

الشكل 2: حيازة بطاقات الائتمان (Credit Card) عند البالغين في الجزائر

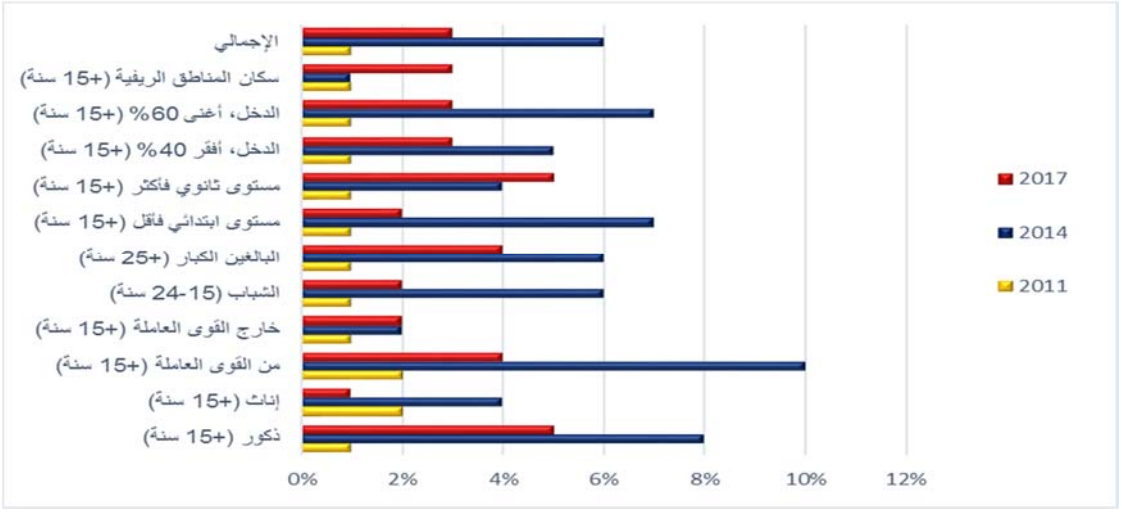

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: Demirgüç-Kunt et al. 2018

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تسجيل نسب جد محتشمة لامتلاك بطاقات ائتمان بين البالغين في الجزائر، حيث أنه ورغم ارتفاع هذه النسب من 1% سنة 2011 إلى 3% سنة 2017 إلا أنها تبقى نسبا ضعيفة لا ترقى حتى إلى متوسط نسب العالم العربي والتي سجلت 6% خلال سنة 2011 و5% خلال سنة 2017، أو إلى مستوى بعض الدول العربية على غرار الامارات العربية المتحدة التي سجلت نسبة 45% خلال سنة 2017 أو البحرين التي سجلت نسبة 30% خلال نفس السنة، ناهيك عن الدول المتقدمة التي سجلت أغلبها نسبا مرتفعة فاقت 60%. كما يلاحظ من خلال الشكل تطور النسبة سنة 2014 عند مختلف الفئات لتسجل انخفاظا ملحوظا بعدها، ولعل ذلك يعود إلى عدم رضى الزبائن عن هذه البطاقات خاصة فيما يتعلق بارتفاع الرسوم، مما يدفع إلى عدم تجديدها وعدم نصح الزبائن المفترضين بها.

الشكل 3: حيازة بطاقات السحب الآلي (Debit Card) عند البالغين في الجزائر

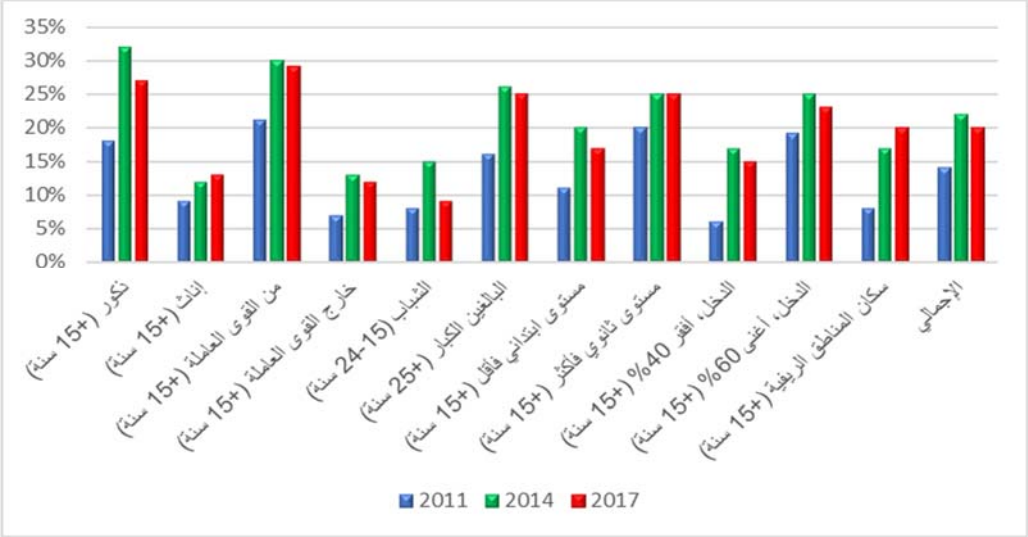

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: Demirgüç–Kunt et al. 2018

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن نسبة البالغين الذين يملكون بطاقة للسحب الآلي سجل تطورا ملحوظا ليصل إلى 20% سنة 2017 مقارنة بحوالي 14% سنة 2014، وبالنظر إلى التصنيف الفئوي نجد أن فئة المنخرطين في القوى العاملة هي الأكثر حيازة للبطاقات بحوالي 29% سنة 2017 تليها فئة الذكور ثم الكبار البالغين (+25 سنة) وأصحاب المستوى التعليمي المرتفع ففئة أغنى 60%، مما يدل أن الجنس والمستوى التعليمي والاستقلالية المالية وكذا الانخراط في سوق العمل تلعب دورا أساسيا في طلب بطاقات السحب الآلي. وبالمقارنة بين المعدلات لمختلف السنوات في مختلف الفئات نجد أنها سجلت تراجعا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2014، لكنها مرتفعة إذا ما قورنت بسنة الأساس 2011، باستثناء فئة الإناث وسكان المناطق الريفية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا، حيث وصلت النسبة في هذه الأخيرة إلى 20%، مما يعكس انفتاح سكان المناطق الريفية على الخدمات المالية والمصرفية.

الفرع الخامس: مؤشر الادخار والاقتراض من النظام المصرفي:

يعتبر الادخار والائتمان من أهم الخدمات المقدمة من طرف المصارف، حيث يرتبط ارتفاع معدل الادخار بعلاقة طردية مع مستوى الثقة في هذه المصارف. نستعرض في الجدول الموالي نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار وكذلك الاقتراض من المصارف في الجزائر خلال السنوات 2011، 2014 و2017.

الجدول 3: الادخار والاقتراض من المصارف في الجزائر (% من البالغين)

التعيين	السنوات	الإدخار			الاقتراض		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة من إجمالي البالغين (+15 سنة)		%4	%14	%11	%1	%2	%3
حسب الجنس	ذكور (+15 سنة)	%6	%22	%14	%3	%1	%4
	إناث (+15 سنة)	%3	%6	%8	%0	%3	%2
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة (+15 سنة)	%8	%22	%16	%2	%3	%5
	خارج القوى العاملة (+15 سنة)	%1	%5	%7	%1	%2	%1
حسب الفئة العمرية	الشباب (15–24 سنة)	%1	%9	%3	%0	%2	%0
	البالغين الكبار (+25 سنة)	%6	%16	%15	%2	%2	%4
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فأقل (+15 سنة)	%3	%13	%11	%2	%2	%2
	مستوى ثانوي فأكثر (+15 سنة)	%7	%15	%13	%1	%2	%4
حسب مستوى الدخل	الدخل، أفقر 40% (+15 سنة)	%1	%11	%6	%1	%1	%2
	الدخل، أغنى 60% (+15 سنة)	%7	%16	%15	%2	%3	%4
حسب التحضر	سكان المناطق الريفية (+15 سنة)	%3	%11	%13	%3	%0	%5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: Demirgüç–Kunt et al. 2018

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور نسبة المدخرين من البالغين في الجزائر، حيث انتقلت من 4% سنة 2011 إلى 11% سنة 2017، وبالنظر إلى الفئات نجد انخفاضا في النسبة سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 عدا فئة سكان المناطق الريفية حيث سجلنا ارتفاعا في النسبة، وهذا يعزز معطيات المؤشرات السابقة التي دلت على انفتاح سكان المناطق الريفية على الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية. إن هذه النسب المسجلة تكون مقبولة نسبيا إذا ما قورنت ببعض النسب الإقليمية والدولية، حيث سجلت النسبة في العالم العربي 6% و 9% و9% سنوات 2011 و 2014 و 2017 على التوالي، لكنها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بالنسب في بعض الدول التي تمتلك بنية تحتية مالية قوية على غرار دولة الامارات العربية المتحدة والتي سجلت نسبة 29% من البالغين سنة 2017. ويدل ذلك على ضعف انتشار ثقافة الادخار في الجزائر لمجموعة من الأسباب أهمها ضعف الدخل وعدم كفاية الموارد المالية للإدخار، وكذلك ضعف الثقة في هذه المؤسسات والتوجه نحو الادخار المنزلي.

بالنسبة لنسب المقترضين من البالغين فقد سجلت نسبا ضعيفة رغم تطورها من 1% سنة 2011 إلى 3% سنة 2017، وهي نسبة أقل من متوسط النسبة المسجلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2017 بما يقرب 8%، وأقل من متوسط النسبة العالمي. ويمكن إرجاع ذلك إلى التوجه إلى الاقتراض من المصادر غير الرسمية على غرار العائلة والأصدقاء، إضافة إلى الصعوبات الإجرائية المتعلقة بالحصول على القروض، وكذا شروط الحصول عليه والتي لا تتوفر لدى الكثير من مريدي الاقتراض، ناهيك عن السبب الديني المانع للمعاملات الربوية.

الفرع السادس: مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقات الدفع الالكتروني:

أصبح الدفع عبر الانترنت عن طريق بطاقة CIB متاحا في الجزائر منذ أكتوبر 2016، حيث تم فتح الخدمة أمام كبار المفوترين (شركات توزيع المياه، الطاقة، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين والنقل الجوي، وبعض الإدارات)، وإلى غاية سنة 2022، هناك 153 تاجرا عبر الانترنت منخرط في نظام الدفع عبر الانترنت من خلال بطاقة الدفع البيبنكي، وبلغ إجمالي المعاملات عبر الانترنت منذ انطلاق عملية الدفع عبر الانترنت 14086166 عملية.(GIE Monétique, 2022)

الجدول 4: توزيع معاملات الدفع عبر الانترنت حسب القطاع خلال الفترة (2016 -2021)

السنة	الاتصالات	النقل	التأمينات	الكهرباء/الماء	خدمة إدارية	مزودي الخدمات	بيع البضائع	إجمالي المعاملات	المبلغ (مليون دج)
2016	6536	388	51	391	0	0	0	7366	15.009
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	107844	268
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	176982	332.6
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	202480	503.9
2020	421284	11350	4845	85676	68395	213175	235	4593960	5423.7
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	7821346	11176.5

Source: GIE Monétique, ACTIVITÉ PAIEMENT SUR INTERNET, 2022

وحسب (GIE Monétique, 2022) فقد بلغ إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة بين البنوك 3053 إلى غاية فيفري 2022 مقارنة بـ 1370 جهاز سنة 2016، أما بالنسبة لعمليات السحب منها فقد بلغت 87722789 عملية سنة 2021، مقابل 6868031 سنة 2016 (تطور بحوالي 1177%)، وبالنسبة لعمليات الدفع عبر TPE فقد بلغت 2150529 سنة 2021، مقابل 65501 سنة 2016 (تطور بحوالي 3183%).

يلاحظ خلال الفترة (2016- 2021) حدوث قفزة كبيرة في الدفع الالكتروني خاصة منذ سنة 2020، حيث تأتي هذه الطفرة خلال هذه السنة بسبب انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي (GIE Monétique)، وإتاحة عمليات الدفع بواسطة البطاقة الذهبية وتطبيق "بريدي موب" والمزايا المرتبطة بهذا الأخير، أما الارتفاع الكبير المحقق خلال سنة 2021 فيمكن إرجاعه إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا خاصة قواعد التباعد، وانخراط متعاملين كثر في نظام الدفع الالكتروني، مما أدى إلى ارتفاع المعاملات الالكترونية، دون أن ننسى السبب الذي نراه رئيسيا وهو تبدد حاجز الأمان والثقة لدى الجزائريين فيما يتعلق بالمعاملات المالية الالكترونية، حيث أثبتت هذه الأرضية التقنية تمتعها بدرجة كافية من الأمن في تنفيذ المعاملات.

المحور الثالث: الاستقرار المالي في الجزائر وعلاقته بالشمول المالي

تم استخدام مؤشر "Z-score". وهو مقياس شائع للاستقرار المالي، حيث يقارن العوائد مع الخطر (تذبذب العوائد)، وذلك لقياس الملاءة المالية للبنك. (قندوز، خليل، و سراج، صفحة 20)

يرتبط هذا المقياس بعلاقة عكسية مع احتمال الفشل (مخاطر الإفلاس)، حيث تجمع الاحتمالات في مقياس واحد، حيث تشير الدرجة المعيارية الأعلى إلى استقرار بنكي أعلى ومخاطر مصرفية أقل، ويأخذ هذا المقياس العلاقة التالية: (Gan, 2021, p. 93)

$$Z_{score} = \frac{ROA + ETA}{\sigma_{ROA}} \qquad (1)$$

حيث: ROA: العائد على الأصول؛ σ_{ROA}: الإنحراف المعياري للعائد على الأصول؛

ETA: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

في عام 2010 تم استحداث مهمة جديدة لبنك الجزائر تتمثل في الرقابة على الاستقرر المالي، كما تم حسب تعميم بنك الجزائر رقم 04-07 إنشاء لجنة الاستقرار المالي (فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017، صفحة 16). حيث تقوم هذه اللجنة بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية والتي تتمثل في (11) مؤشر تسمى "مؤشرات دنيا"، مع استهداف المؤشرات الأخرى والمسماة "مؤشرات مقترحة" (بنك الجزائر، 2011، ص 8).

فيما يلي نستعرض تطور مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2018)

الشكل 4: تطور مؤشر Z-score للاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2018)

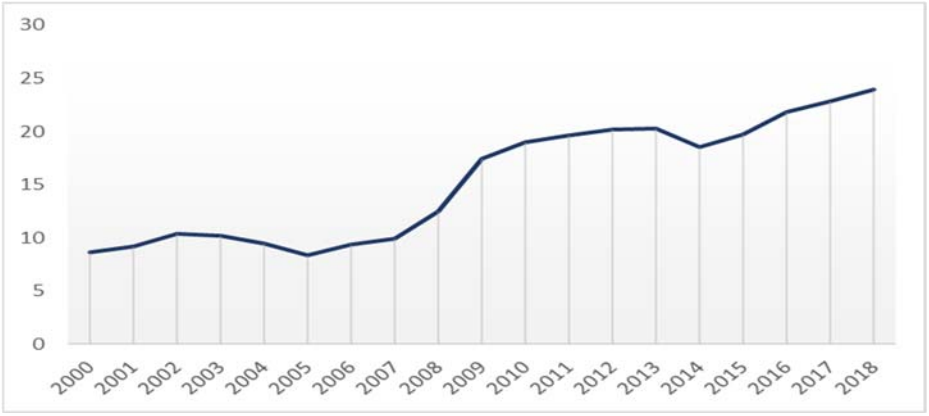

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية (GFDD)

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) عرف تطورا في الاتجاه العام رغم تسجيله لبعض التراجع على الفترتين 2005 و2014، مما يدل على ارتفاع نسبة المخاطر خلال هاتين السنتين، ولعل ذلك يفسر ارتفاع نسبة امتلاك بطاقات الائتمان خلال سنة 2014 مقارنة بسنتي 2011 و2017. إن تطورات هذا المؤشر تتماشى مع التطور الذي عرفته مؤشرات الشمول المالي، مما يؤكد العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يدعم كل منهما الآخر، إذ يصعب الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل معاناة شرائح مختلفة من الاستبعاد المالي، كما أن التنمية المالية لهذه الفئات تؤدي بدورها لتعزيز الاستقرار المالي.

خاتمة:

يزداد الاهتمام والتوجه نحو اعتماد مفهوم الشمول المالي وتطبيقه من قبل البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في مختلف دول العالم، والجزائر كغيرها من الدول أحوج ما يكون إلى الاستفادة من فكرة الشمول المالي لتحقيق الأهداف الاجتماعية –كالحد من الفقر والبطالة– والأهداف الاقتصادية والمالية والتي من أهمها تحقيق الاستقرار المالي، وبعد تحليل مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر توصلنا إلى ما يلي:

– ضعف مؤشرات الشمول المالي بشكل عام مقارنة بالتصنيف العالمي، حيث توصلنا إلى ضعف نسبة امتلاك حساب مصرفي بنسبة 43% عام 2017 متناقصة عن عام 2014 أين بلغت 50%، وبقاء مؤشر الكثافة المصرفية في مستوى منخفض حيث بلغ 0,38، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ضعف مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي ومؤشر حيازة بطاقة الدفع الالكتروني، والتي تعتبر أقل من التصنيف العالمي، توصلنا أيضا إلى ضعف مؤشر الادخار والاقتراض من النظام المصرفي مقارنة ببعض النسب المسجلة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومتوسط النسبة العالمي، وعلى غرار المؤشرات السابقة التي تميزت بالضعف، تحسن مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقات الالكتروني، وترجع أهم الأسباب في ذلك إلى عدم كفاية الموارد المالية، ضعف الثقة في المؤسسات المالية والتوجه نحو الخدمات المالية عبر القنوات غير الرسمية، رفض التعامل مع النظام المصرفي لأسباب دينية.

– عرف الاستقرار المالي تطورا بشكل عام رغم تسجيله لبعض التراجع على فترتين 2005 و2014.

– إن تطورات هذا المؤشر تتماشى مع التطور الذي عرفته مؤشرات الشمول المالي، مما يؤكد العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يدعم كل منهما الآخر، إذ يصعب الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل معاناة شرائح مختلفة من الاستبعاد المالي، كما أن التنمية المالية لهذه الفئات تؤدي بدورها لتعزيز الاستقرار المالي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أمانة فريق الاستقرار المالي. (2019). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/governors/papers-and-speeches/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A.pdf

أيمن بوزانة، ووفاء حمدوش. (2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6(1)، 462-488.

بنك الجزائر. (2011). التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011. الجزائر: بنك الجزائر.

سعدان, أ & ,.نصيرة محاجبية .(2018) .واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب .مجلة دراسات وأبحاث 10(3)، 745-757.

عبد الكريم قندوز، سائد خليل، وعبد الله سراج. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي .(2017) .نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي . صندوق النقد العربي.

معمر حمدي، صليحة فلاق، وصليحة حفيفي. (ديسمبر, 2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، 7(4)، ص ص1-14.

المراجع باللغة الأجنبية

ACTIVITÉ PAIEMENT SUR INTERNET. (2022). From GIE Monétique: https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

Čihák, M., Mare, D., & Melecky, M. (2016). The Nexus of Financial Inclusion and Financial Stability. Washington, D.C: WORLD BANK GROUP.

Danisman, G. O., & Tarazi, A. (2020). Financial Inclusion and Bank Stability: Evidence from Europe. HAL(hal-02624355), 1-24. Retrieved from https://hal-unilim.archives-ouvertes.fr/hal-02624355

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank.

Financial Inclusion on the Rise, But Gaps Remain, Global Findex Database Shows. (2018, April 19). Retrieved from The World Bank: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows

Gan, C. (2021). Commercial Banking. Basel, Switzerland: MDPI.

Maldonado, R. M. (1970). The Role of the Financial Sector in the Economic Development of Puerto Rico. Washington, D.C: Federal Deposit Insurance Company.

Morgan, P. J., & Pontines, V. (2014). Financial Stability and Financial Inclusion. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Retrieved from http://www.adbi.org/working-paper/2014/07/07/6353.financial.stability.inclusion/

PHAM, M. H., & DOAN, T. P. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(6), 47-59. doi:10.13106/jafeb.2020.vol7.no6.047

Siddik, M. N., & Sajal Kabiraj. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from cross-country analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46. doi:10.14453/aabfj.v12i1.3